وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعه بابل – كليه الادارة والاقتصاد

قسم الاقتصاد

بحث بعنوان

اثر سعر الصرف في معدل التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠١٤)

بحث تقدم به الطالبين

حوراء ناصر هادي

علي حبيب جبار

الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد – جامعة بابل لنيل درجة البكالوريوس في الاقتصاد

بـأشراف

د .علي حسين الخفاجي

١٤٤٤هـ ٢٠٢٣م

﴿ قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدتُّمْ فَذَرُوهُ فِي سُنبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تَأْكُلُونَ ۞ ثُمَّ يَأْتِي مِن بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تُحْصِنُونَ ۞ ثُمَّ يَأْتِي مِن بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ ﴾

صَدَقَ اللهُ العَظِيمُ

سورة يوسف
(٤٧-٤٩)

الاهـــــداء

لك الحمد ربي على كثرة عطائك وعظيم فضلك . لا انسى في هذه اللحظات النادرة في غلاتها ان اهدي ثمرة هذا العمل المتواضع :

الى .... من أنزل عليه القرآن محمد (صلى الله عليه وعلى آلة وسلم)

إلى.... قدوتي

أبي

إلى.... من سهرت الليل لتراني أكبر

أمي

إلى.... من شاطرني الألم والأمل وأشعل شموع التضحية حباً وكرامة ...

اخوتي

إلى.... من اشرقوا ليملئوا حياتي بهجة وسرورا

اصدقائي

شكـــر وعـــــرفان

((كن عالماً . . . فان لم تستطع فكن متعلماً . . . فان لم تستطع فأحب العلماء . . . فان لم تستطع فلا تبغضهم))

نحمد الله جلا وعلا حمداً يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه ، فقد شرح الصدر وسدد الخطى ويسر الأمر ، فلله الحمد كله واليه يعود الفضل كله ، والصلاة والسلام على اشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد صلوات الله عليه وعلى آله وسلم .

لا يسعني – بعد أن وفقني الله جل وعلا في اتمام هذا العمل المتواضع ، الا ان اسجد لله اعترافاً بفضله عليّ ، حامداً له نعمه ، راجياً عفوه ومغفرته وتوفيقه .

واعترافاً بذوي الفضل عليّ ، اقدم شكري وامتناني لكل من مدّ لي يد العون في سبيل اتمام هذا البحث، ويسعدني أن اسجل شكري وعرفاني بالجميل الى استاذي الفاضل علي الخفاجي.

قائمة المحتويات

المحتويات	الصفحة
الآية القرآنية	ب
الاهداء	ت
الشكر والتقدير	ث
المحتويات	ج
المقدمة	١
المبحث الاول (منهجية البحث)	٢-٣
المبحث الثاني	٤-١٨
المطلب الاول : سعر الصرف	٤-١٣
المطلب الثاني :التضخم	١٤-١٨
المبحث الثالث (الاستنتاجات والتوصيات)	١٩
المصادر	٢٠-٢٢

المقـــدمة

سعر الصرف احد المتغيرات الاقتصادية الكلية في اقتصاد العراق اذ يمثل عدد الوحدات من العملة الاجنبية من الوحدة حيث ظهرت الحاجة الى اسعار الصرف من ظاهرة النقود في تطورها عبر التاريخ حيث جاءت لتحل المشكلات التي تنتج عن المعاملات الاقتصادية بين المقيمين في دول مختلفة ليس فقط مشكلة حساب قيمة هذه التعاملات ولكن أيضا في كيفية التسوية لهذه القيمة فلو كانت هناك عملية دولية يتقبلها المجتمع الدولي لغرض التبادل الداخلي والخارجي لما كان هناك مشكلات من هذا النوع.

وتهتم الدراسات والبحوث على دراسة تأثيرات سعر الصرف مع اهم المتغيرات الاقتصادية، و تعد مشكله ارتفاع معدلات التضخم مشكله عالميه في البلد سواءا كانت نامية او متقدمة وبعد تحديا لصناع السياسة النقدية عند رسم سياسة اقتصادية اما ما بالنسبة للمتغيرات الاقتصادية عرض النقد الواسع وكذلك الميزان التجاري لهم من الأهمية الكبيرة والتي تتطلب التركيز عليها في الدراسة والتحليل.

هذه التقلبات أحدثت خسائر للمتعاملين مما أدى الى متابعة مستمرة لتطورات وتغيرات اسعار الصرف وقد زادت أهمية سعر الصرف لما له من تأثير على العديد من متغيرات الاقتصاد ،لما تقدم اعلاه فأن ذلك يتطلب رسم سياسة سعر صرف تتلائم وطبيعة ريعية الاقتصاد العراقي من اجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي العراقي .

المبحث الاول

منهجية البحث

اولا: اهمية البحث

تأتي اهمية البحث من خلال دور الصرف في الاقتصاد الاجنبي في الاقتصاد الكلي اذ يؤثر في الانشطة الاقتصادية المختلفة (الناتج الاجمالي ،التضخم، التجارة ،الموازنة العامة ويستخدم في تحقيق الاستقرار وأن انعكاس ذلك الأثر يكون بصورة مباشرة أو غير مباشرة على تلك مما ينعكس على دافع الاقتصاد العراقي .

ثانيا: مشكلة لبحث

تتمحور مشكلة البحث بالإجابة على التساؤلات

١- هل سعر الصرف يحتل اهمية كبيرة في الاقتصاد العراقي
٢- هل التضخم يتأثر بتغيرات سعر الصرف الدولار في الاقتصاد العراقي

ثالثا: اهداف البحث

يهدف البحث الى تحقيق الهدف و هو تسليط الضوء على العوامل التي تم من خلالها تحديد سعر الصرف في معدل التضخم وكيف اثرت سعر الصرف على الاقتصاد العراقي.

رابعا: فرضية البحث

ينطلق البحث مفادها ان هناك علاقة معنوية ايجابية بين سعر الصرف الاجنبي والتضخم في الاقتصاد العراقي .

خامسا: منهجية البحث

اعتمد الباحث على المنهجية الاستقرائي و الاستنباطي بأستخدام الوصفي التحليلي العام بالاستعانة بالمصادر لجمع البيانات والمعلومات للبحث الحالي في تأطير الجانب النظري على مجموعة من المصادر المتاحة ذات الصلة بموضوع الدراسة والمتمثلة بالكتب والرسائل والاطاريح والبحوث والدراسات العربية والأجنبية ،فضلا عن الاسلوب الكمي الاحصائي فقد تم الاعتماد على التقارير والنشرات الالكترونية الرسمية الصادرة

من هيئة الأوراق المالية العراقية فضلاً عن النشرات الإحصائية المنشورة من قبل البنك المركزي لأسعار الصرف .

سادسا: حدود البحث

الحدود الزمانية : تمثلت المدة الزمنية من (٢٠٠) لغاية (٢٠١٤)

الحدود المكانية :الاقتصاد العراقي ٤

سابعا: هيكلية البحث

المبحث الاول : منهجية البحث

المبحث الثاني : الاطار المفاهيمي

المطلب الاول : الاطار المفاهيمي لسعر الصرف

المطلب الثاني :الاطار المفاهيمي للتضخم

المبحث الثالث : الاستنتاجات والتوصيات

المبحث الاول

المفاهيم النظرية لسعر الصرف والتضخم

المطلب الاول : مفهوم سعر الصرف

اولا: تعريف سعر الصرف

عدد وحدات العملة التي تبدل به وحدة من عملة معينة ويمكن شراؤها او مبادلتها بوحدة واحدة من العملة الاخرى أي المحلية إلى أخرى أجنبية .وسيلة هامة للتأثير على تخصيصي الموارد بين القطاعات الاقتصادية وعلى ربحية الصناعات التصديرية وتكلفة الموارد المستوردة و تظهر الحاجة للصرف عندما يتم تبادل مختلف عملات الدول فيما بينها فلكل دولي عملة خاصه بها التي تستخدمها في عمليات الدفع الداخلية، وتضطر الى استعمال العملات الخارجية عندما تقوم علاقات تجارية او مالية بين شركات تعمل داخل البلد مع شركات تعمل خارج البلد ، حين تستعمل الشركات المستوردة عملة البلد المصدر لتسديد اثمان السلع المستوردة ، كما ان كل شخص ينتقل الى الخارج سواء لغرض الدراسة أو العلاج او اي امر اخر سوف يحتاج الى عملات الدول التي سوف يذهب اليها فيمارس عمليات الصرف في اسواق تدعى اسواق الصرف [١].

وان كل دولة لها عملة خاصة بها ولكي تصبح هناك تجارة بين الدول لابد ان تتضمن تبادل مشترك بين العملات لكل دول العالم[٢]

أن اقتناء سلعة من دولة ما ، لا يتم دفع قيمتها بالعملة المحلية بل يتطلب تحديد نسبة الوحدات بالعملة الوطنية الى العملات الاجنبية.

وتسمى هذا النسبة في الادبيات الاقتصادية بسعر الصرف والذي يعرف بأنه السعر الذي يتم مبادلة عملة بعملة اخرى ، أي قيمة الوحدة الواحدة من العملة الاجنبية مقدرة بوحدات من العملة المحلية او بالعكس قيمة وحدة واحدة من العملة المحلية مقدرة بوحدات من العملة الاجنبية ، أي أحد العملتين تعد سلعة والعملة الأخرى تعد ثمن لها [٣] السعر الصرف دور هام في النشاطات الاقتصادية الخارجية لأي دولة سواء كان ذلك

---

[١] - محيسن ، شيماء رشيد و محمد فاضل نعمة الاحتياطيات النقدية الأجنبية وتاثيرها على سعر الصرف في العراق عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الأول ، جامعة وارث الأنبياء ، العدد (٣) ، ٢٠٢١،ص٣٤١

[٢] - محمد أحمد وأحمد فتحي خليل الخضراوي ، الاقتصاد الدولي دار فاروس العلمية للنشر والتوزيع مكة المكرمة ، ٢٠١٧ ، ص ٣٠٢

[3] -Frederic Mishkin, The Economics Money, Banking and financial, Markets, Newyork, 2004,p435.

النشاط استثماري او تجاري ، وتبرز أهمية سعر الصرف عن طريق مساهمته في تحقق الأهداف الاقتصادية الكلية كاستقرار بالأسعار المحلية وتحقيق مستوى نمو اقتصادي هذا على المستوى الداخلي اما التوازن الخارجي يكم في تحقيق توازن ميزان المدفوعات في مختلف المبادلات داخل البلد ، لهذا يجب البحث عن الوسائل والإجراءات التي تؤدي الى تحقيق التوازن والاستقرار لسعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الاجنبية الأخرى. [٤]

ثانيا: وظائف سعر الصرف

هناك عدة وظائف يؤديها سعر الصرف ،وان هذا البحث سيتم التطرق الى ثلاث منها هي :-

١- الوظيفة القياسية

يستخدم سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة يقوم بها المتعاملون الاقتصاديون مقارنتا اسعار السلع المحلية بأسعار السلع الاجنبية من خلال سعر الصرف المتبادل بين الدولتين كما هو حاصل سو السيارات في البلدان الصناعية [٥] ، فأسعار الصرف تمثل حلقة وصل بين العملات المختلفة وبذلك يعد سعر الصرف الجسر الواصل بين الاسعار المحلية والخارجية ومعرفة مدى القوة الشرائية عن طريق قياسه لقيم السلع والخدمات.

٢- الوظيفة التوزيعية

في هذة الوظيفة يقوم سعر الصرف بفعل ارتباطه بالتجارة الخارجية بإعادة إسعار الصرف تقوم بالوظيفة التوزيعية في داخل الاقتصاد المحلي ، كما يمكن الأسعار الصرف أن تؤدي هذه الوظيفة التوزيعية على المستوى الدولي وذلك من خلال التجارة الخارجية.إن عملية التبادل التجاري لابد ان تتم من خلال الاسعار التي يتم مقارنتها عن طريق سعر الصرف، فعند انخفاض سعر الصرف الذي سوف يقابله ارتفاع في قيمة العملة المحلية سوف يشجع الصادرات المحلية وجعلها أكثر ربحية فتزداد ربحية رجال الاعمال في مقابل ذلك سوف تنخفض القدرة الشرائية للعمال ، ويحدث العكس في حاله ارتفاع في سعر الصرف الأجنبي الذي

---

[٤]- سام حسين على العنبكي ، قياس العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وميزان المدفوعات في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٦) ، مجلة جامعة جيهان - اربيل العلمية ، العدد (٢) ٢٠١٨، ص ٢٩٩

[٥]- عبد الكريم شينجار العيساوي الاقتصاد الدولي السياسات والتطبيقات الدار العربية للعلوم والنشر والتوزيع بيروت ، ٢٠١٩،ص٢٤٩.

يؤدي إلى رفع قيمة العملة المحلية مما يؤدي إلى انخفاض في الصادرات بسبب ارتفاع اسعارها في الاسواق العالمية فيؤدي الى خفض الطلب على السلعة المحلية وتنخفض ارباح الشركات. [٦]

٣- الوظيفة التطويرية

يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات وذلك من خلال دوره في تشجيع الصادرات وأيضا يعمل على توقف بعض الصناعات بسبب ارتفاع المواد الأولية واستبدالها باستيرادات يكون سعرها في الخارج اقل من سعرها في الداخل وبهذا فأن سعر الصرف يؤثر في التركيب السلعي والجغرافي في التجارة الخارجية للدولة. [٧]

ثالثا : أنواع سعر الصرف

يأخذ سعر الصرف انواعا واشكال عدة يتضح من خلالها قدرة البلد التنافسية وهي كالاتي:

١- سعر الصرف الاسمي :

يعرف سعر الصرف الاسمي على انه وحدة من العملة الاجنبية بدلالة وحدات من العملة المحلية ويتحدد على اساس قوى العرض والطلب على ذلك السعر[٨]، وبذلك يتغير سعر الصرف تبعاً لنظام الصرف المعتمد في البلد حيث يعتبر الثمن الجاري لعملة ما ، هذا الثمن مقيم من عملة اخرى بتاريخ معين ولا يؤخذ قوتها الشرائية بعين الاعتبار بين تلك العمليتين وعادة ما تلجأ الدولة الى تخفيض سعر الصرف الاسمي باعتباره حجم صادراتها وتخفيض تكلفة شراء النقد الاجنبي وكذلك دعم استيرادات بعض السلع ولكن سعر الصرف الاسمي لا يعبر عن قيمة العملة بشكل حقيقي لانة يتجاهل التضخم الحاصل بين البلدين المحلي والاجنبي. ويقسم سعر الصرف الاسمي الى سعر الصرف الرسمي وهو السعر المعتمد في المبادلات التجارية وسعر الصرف الموازي وهو المعمول به في الاسواق الموازية.

٢- سعر الصرف الحقيقي:

---

[٦]- مايح شبيب الشمري ، حسن كريم حمزة ، التمويل الدولي (اسس نظرية وأساليب تحليلية) دار الكتب والوثائق للنشر والتوزيع بغداد ص٣٥١ ٢٠١٥

[٧]- أمين صيد سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات ، مكتبة حسن المصرية ، لبنان ، ص ٢٦

[٨]- عفران حاتم علوان، قياس وتحليل اثر التغيرات في الاحتياطات الدولية على سعر الصرف العراقي للمدة (١٩٩٩-٢٠١١) عدد خاص بوقائع العلمي الثامن لكلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد ٢٠١٣ ص ٤٣٩.

نظر لتزايد معدلات التضخم في اقتصادات بلدان العالم المختلفة ومانتج عنه من تقلبات في اسعار الصرف الاجنبية ظهرت الحاجة لاعتماد سعر صرف الحقيقي، ويعرف سعر الصرف الحقيقي بانه نسبة الاسعار المحلية بالعملة المحلية الى الاسعار الاجنبية بالعملة المحلية، وسعر السلعة في الاقتصاد المحلي بالعملة المحلية الى سعر السلعة في السوق العالمية . [٩]

وعليه سعر الصرف الحقيقي هو السعر الذي يمنح العملة المحلية قيمتها الحقيقية [١٠] فهو بذلك يعبر عن الوحدات من السلع الاجنبية اللازمة لشراء وحدة من العملة المحلية ، كما يعين سعر الصرف الحقيقي معدل التضخم في البلد حيث كلما كان الفرق بين اسعار الصرف الحقيقية والاسمية قليلة كلما كان معدل التضخم منخفض.

٣- سعر الصرف التوازني :

يرمز التوازن الى توازن الاسواق العمالة ، السلع ، راس المال) وقد يرمز ايضاً الى توازن العرض والطلب في سوق وعلية يمكن أن يعرف التوازن على انه السعر الذي يتم على اساسة التبادل للسلع داخل السوق فاذا عرفنا سعر الصرف التوازني على اساس ذلك فيكون سعر التوازن هو السعر الذي يتساوى فيه العرض والطلب على تلك العملة كما يعرف ايضا على انه يمثل التوازن مستمر لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد في حالة النمو، كما تؤثر الصدمات الاقتصادية على سعر الصرف الحقيقي فتقوم بالابتعاد عن التوازن اما تحديد سعر الصرف التوازني فانة يعتمد على تغيرات سعر الصرف الحر مع تغيرات الوضع الاقتصادي [١١]

٤- سعر الصرف الفعلي :

يعد سعر الصرف الفعلي القياس الذي يتم من خلاله متابعة تطور القدرة التنافسية السعرية للاقتصاد وهو بذلك يعد مهم لاتخاذ القرارات بالنسبة للمتعاملين ونجد هناك نوعين من اسعار الصرف الفعالة هي

أ. سعر الصرف الاسمي الفعال : يعبر عن العلاقة بين القيمة الفعلية للعملة المحلية من خلال معدل معين من قيمة لسلة من العملات الاجنبية تكون معبر عنها بنفس المعدل من خلال مدة زمنية معينة

---

[9] -Griffiths, A.and Wall, Applied economic,p.60615

[١٠]- فاطمة الزهراء ، إشكالية عدم الاستقرار في سعر الصرف ودور السياسات الاقتصادية الكلية في علاجها، مجلة الاقتصاد الجديد العدد ١٥ المجلد ٠٢-٢٠١٦ ، ص ١٥٠

[١١]- بلال محمد أسعد واخرون العلاقة بين سعر الفائدة قصير الأجل وسعر الصرف في العراق كلية المعارف الجامعة ٢٠١٩ ص ٧٤٠

[١٢]وايضا يفسر التغير الذي يحدث في القيمة الاسمية لسلة ثابتة من العملات الاجنبية الذي يكون نتيجة لتحرك سعر الصرف الاسمي.

ب. سعر الصرف الحقيقي الفعال: وبهذا يعتبر مفهوما حقيقيا يقيس الاسعار النسبية لسلعتين يمكن قياس سعر الصرف الحقيقي. ويعرف سعر الصرف الحقيقي الفعال بأنه متوسط لأسعار صرف حقيقية ثنائية الى سعر الصرف الحقيقي الفعال هو سعر الصرف الفعال الاسمي [١٣]معدلا بمجريات الاسعار في البلد المعني وشركائه التجاريين. ويستعمل عادة في اغراض التحليل الاقتصادي اما تعريفة فانة يتوقف على الغرض من استعمال سعر الصرف فقد يكون الغرض منة هو لقياس تنافسية الدول مقابل شركائها التجاريين فاذا كان المؤشر المستخدم لقياس سعر الصرف الحقيقي نحو الارتفاع فانه يؤدي الى ضعف القدرة التنافسية للسلع التي تكون مصدرة من حيث الاسعار اما في حالة انخفاض المؤشر يعتبر ايجابي لأنه يرفع القدرة التنافسية ويؤدي الى رفع الصادرات وبهذا يعد مؤشر مهم لميزان المدفوعات وزيادة النمو في الاسواق السلعية والمالية والنقدية .

رابعا: أنظمة سعر الصرف

وسيتم بيان اهم انظمة الصرف المتبعة لأنظمة الصرف الثابتة و المعومة :-

١- نظام سعر الصرف الثابت

عرف هذا النظام سعر الصرف الثابت في أواخر القرن التاسع عشر في ظل قاعدة الذهب ، وقد استمر هذا النظام لمدة طويلة من الزمن يغذي المعاملات التجارية الدولية معبرا عنه بقاعدة الذهب وعلى الرغم من ترك القاعدة في بداية السبعينات من القرن الماضي ولكن العمل بها لم ينتهي مباشرة. [١٤]

وفقا لقاعدة الذهب فانه يتحدد قيمة عمله أي بلد بالنسبة لعملة بلد اخر (سعر الصرف وفقا لقيمة كل عملة بالنسبة للذهب ويرتبط ذلك بقيمة العملة التي تصدرها كل دولة في هذا النظام وحسب كمية الذهب الموجودة في البلد في البنوك المركزية لها حسب هذا النظام فأن الذهب لا يقوم بدور العملة المشتركة للدول الاعضاء ،

---

[12] -Ymwb Weerase Kera, Nominul and Real Effective Exchange Rates for the seacen countri, The south East Asian Central Bank (seacen), Research and Training Center, Kuala Lumpur Malaysia, 1992, P.1

[١٣]- ليلى زراري، انعكاسات تغيرات اسعار الصرف على الاحتياطات الوطنية دراسة حالة الجزائر ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر ، ٢٠١٦ ٢٠١٥ ص ١٦

[١٤]- زينب حسين عوض الله الاقتصاد الدولي الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة للنشر ، مصر ، ٢٠٠٥، ص ٤٧,٤٨

وانما تستخدم النقود الورقية والمعدنية في التداول كما هو الحال في النظام النقدي المعاصر ولكن الذهب يقوم بمهمة الاحتياطي العملات البلدان الأخرى. [١٥]

ويعرف هذا النظام بتدخل السلطات النقدية لتحديد سعر المرن لغرض مراقبة العملات الداخلة والخارجة حيث يمكن الدولة تثبيت صرف عملتها مع دولة تكثر معاملاتها التجارية او مع سلة من العملات الاجنبية [١٦] ويندرج ضمن هذا النظام ثلاثة أشكال رئيسة لنظم الصرف الثابتة :-

أ- سعر الصرف الثابت المرتبط بعملة واحدة - في ظل هذا النظام يتم ربط سعر صرف عملة البلد المعني بعملة دولية اساسية كالدولار مثلا او الفرنك الفرنسي أو المارك الألماني ... الخ، ونجد تقريبا حوالي ٣٦ دولة تتبع هذا النظام ، كما ان نحو نصف البلدان النامية تتبع هذا النظام.

ب- سعر الصرف الثابت المرتبط بسلة من العملات : في هذا النظام يتم ربط سعر صرف عملة البلد المعني بسلة من العملات ، وقد تبين ان هذا الترتيب أكثر استقرار بالنسبة لسعر الصرف ونجد نحو ربع الدول النامية تتبع هذا النظام.

ت- سعر الصرف الثابت المرن اما في هذا النظام فيتم المحافظة على ثبات قيمة العملة مع وجود هوامش معينة يكون مسموح فيها بتقلبات سعر الصرف.

ان الثبات بسعر الصرف يعود لتقييم العملة بوزن محدد من الذهب (قاعدة الذهب) وبهذا يكون من السهولة تحديد قيمة العملة ولوجود تلك المزايا لابد من وجود بعض العيوب التي تضمنت ثبات سعر الصرف منها

أ. السعر يكون مقيما بأكبر من قيمه الحقيقية وبذلك هو لا يعطي القيمة الحقيقية للعملة.

ب. ارتفاع العجز في ميزان المدفوعات بسبب قيمة العملة تكون اعلى من قيمتها الحقيقية وبالتالي سعر صادراتها للدولة يرتفع وهذا يؤدي الى تقليل القدرة التنافسية في التجارة بين البلدان [١٧]

ولابد من معرفة سبب تثبيت نظام سعر الصرف فهي بهذا تفتقد اداة من أدوات السياسة الاقتصادية التي تساعد في تصحيح الميزان التجاري حيث يؤدي تثبيت سعر الصرف الى تخفيض المخاطرة وعدم اليقين في المتغيرات التي تحدث في سعر الصرف وبالتالي تؤثر على قرارات النشاط الاقتصادي[١٨]

---

[١٥]- محمد ابراهيم خيري ، الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور اسلامي، فهرست الملك فهد الوطنية للنشر ، الرياض. ٢٠١٤ ص٩٥

[١٦]- طالب محمد عوض التجارة الدولية نظريات وسياسات معهد الدراسات المصرفية، عمان الاردن ، ١٩٩٥، ص ٣٦٤

[١٧]- عامر عمران كاظم المعموري اثر تقلبات اسعار الصرف على المؤشر العام لأسعار الاسهم دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية للمدة ٢٠٠٥ ٢٠١١ مجلة الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء العدد الثاني عشر ، ٢٠١٤، ص ١٣٦

[١٨]- عبد الرؤوف احمد ، أثر تحرير سعر صرف الجنيه المصري على تجارة مصر الخارجية دار النهضة العربية للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٩ص ٥

وكذلك تؤثر التغيرات في الصرف على واردات و صادرات الدولة بصورة سلبية كما ان اسعارالصرف التي تكون ثابتة تضع قيود على البنوك المركزية لكي تؤثر على الاقتصاد [١٩]

٢- نظام الرقابة على الصرف

تقوم على اساس تدخل الدولة في تعويم العملات الاجنبية من خلال البنك المركزي وهي بذلك تقوم بوضع حد لتقلبات اسعار الصرف للعملات وبالتالي يؤثر بجزء من الاحتياطيات النقدية الدولية كان السبب في ظهور انظمة التعويم هو بسبب الضغوطات التي سببها اتفاقية برتن وودز الذي كان نتيجة تدهور اسعار الصرف وخلق عجز في موازين المدفوعات وارتفاع النفقات العسكرية وازدياد سعر الفائدة عن (٥%) وبذلك قامت الحكومة الأمريكية في اغسطس (آب) من عام ١٩٧١ تحويل الدولار الى ذهب وهي بذلك استغنت عن اسعار الصرف الثابتة . وفي شهر ديسمبر (كانون الأول) من نفس العام اجتمع الممثلين للدول الصناعية في أوروبا وامريكا واليابان في معهد smith sonian وقد جاء بالاجتماع لأول مرة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية انخفاض بقيمة الدولار مقابل الذهب وما يقارب (٨%) وسمح بأن يكون تغير بالعملة لصرفها بـ

(2.25)بعد ان كان المجال للتغير هو (١%) ضمن الاتفاقية برتن وودز [٢٠] .

٣- نظام اسعار الصرف المعوم

يقصد بتعويم الاسعار هو تركه اسعار الصرف تتحدد وفق قوى العرض والطلب في السوق وهناك انواع من اسعار الصرف المعومة منها:

أ- التعويم الحر

فأن التعويم الحر يقصد بة عدم تدخل الدولة وتكون تقلبات السوق هي التي تقوم بتحديد فاعليتها، وهنا وفق النظرية الكلاسيكية يكون لقوى السوق الاهمية لتلافي الاختلالات التي تحدث داخل الاقتصاد وتحقيق التوازن في نهاية الأمر، فمثلا عند ارتفاع الاسعار بشكل يصل الى مستوى التضخم في البلد (A) يزيد الطلب على منتجات البلد (B) مما يؤدي الى ارتفاع الطلب على عملة البلد (B) وبذلك قيمتها تزداد اما عملة البلد (A) وبذلك فأن أي تدخل في السوق من قبل الحكومة لا يؤدي الى تغير بالأرصدة النقدية الحكومية.

[١٩]- بلقاسم العباس سياسات سعر الصرف جسر التنمية سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الاقطار العربية، العدد الثالث والعشرون نوفمبر تشرين الثاني السنة الثانية الكويت ص ٢٣

[٢٠]- هوشيار معروف تحليل الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان الأردن، ٢٠٠٥، ص ٢٩٩

ت. نظام سعر الصرف المختلط يجمع هذا النظام بين خاصية التثبيت وخاصية التعويم ، ويطبق في مجموعة النظام النقدي الأوربي، اذ يكون سعر الصرف ثابتا نسبيا بالنسبة لدول المجموعة الأوربية عند تعاملها لبعضها البعض، وعائمة امام عملات الدول الأخرى خارج المجموعة.

خامسا: نظريات اسعار الصرف

١- نظرية تكافؤ القوة الشرائية

تعد من اقدم النظريات لسعر الصرف تمت صياغتها عام ١٩١٦ من قبل الاقتصادي custov cassel) (جاء في هذه النظرية ان سعر الصرف الذي يكون بين بلدين لعملتهم في الاجل الطويل عبارة عن النسبة بين مستويات الاسعار الوطنية في البلدين اي ان مستوى الاسعار للبلدين يتساوى اذا تم التعبير عنها بعملة مشتركة [٢١]اما اذا حدث تضخم في احدى الدولتين ونقصت القوة الشرائية لعملتها تبعاً لذلك فان قيمة هذه العملة في البلد الآخر سوف تنخفض بنفس النسبة اي ان هذا الارتفاع في الاسعار الذي حدث في البلدين سوف يؤدي الى ظهور سعر صرف جديد مساوي للسعر الأصلي مضروبا في نسبة درجة الارتفاع في الاسعار للبلدين وان طلب على العملة لا يظهر الا اذا كان لها قوة شرائية معينة اي امكانياتها على الحصول على السلع المحلية [٢٢]

وضح العالم كأسيل ان النقود لا تطلب لذاتها وانما بما تتمتع به من قوة شرائية داخل بلدها واجهت نظرية تعادل (تكافؤ) القوة الشرائية العديد من الانتقادات أبرزها

١- حرية التجارة الدولية وهو امر غير موجود حيث لا وجود لها بدون اي قيد.
٢- اهملت النظرية العوامل التي تؤثر في تحديد اسعار الصرف على الدخل القومي لأهميته وتأثيره على الاستيرادات وبالتالي على طلب العملة بسوق الصرف.
٣- وضحت النظرية ان تغير أو انخفاض اسعار الصرف ، فان الطلب على الصادرات يتغير بنفس النسبة.

[٢١]- عبد الحسين جليل الغالب سياسة سعر الصرف الأجنبي والصدمة المزدوجة في الاقتصاد العراقي مجلة الدراسات النقدية والمالية، البنك المركزي العراقي عند خامس المؤتمر السنوي الثالث ٢٠١٧ ص ٢٠

[22] -(Oestereichische National bank, the experience of Exchange Rate Regimes in southeast term Europe in a Historical and comparative Perspective, European Monetary History Network(SEEMHN) No. 13, April 13, 2007, P.221.

٤- اهملت حركة رؤوس الأموال الدولية حيث يؤثر الاقراض والاقتراض على اسعار الصرف وتأثيرها يكون على عرض وطلب العملة الاجنبية والمحلية. رغم الانتقادات الموجهة لها الا ان هذه النظرية تعد دليل مناسب للعمل على تفسير تحركات اسعار الصرف.

٢- النظرية الكمية

تضمنت هذه النظرية ان الزيادة في كمية النقود تعمل على ارتفاع الاسعار في الداخل هذا الارتفاع يؤدي الى انخفاض الطلب على السلع المحلية وبالتالي سوف تنقص الصادرات وترتفع الاستيرادات [٢٣] ، السبب في ذلك ان السلع التي تكون في الخارج سعرها يصبح اقل مقارنة بالسلع المحلية هذا يؤدي الى زيادة الطلب على العملة الاجنبية لتسديد قيم الاستيرادات وانخفاض الطلب على العملة المحلية لتسديد قيم الصادرات مما يسبب ارتفاع في اسعار الصرف.

٣- نظرية ميزان المدفوعات

بعض الاقتصاديين بحثو عن نظرية اخرى لمعرفة الطريق الذي من خلاله يتحدد سعر الصرف فعرفت هذه النظرية بنظرية ميزان المدفوعات او نظرية العرض والطلب تقوم هذه النظرية بأن سعر الصرف يتحدد كما يتحدد أي ثمن اخر موجود طبقاً لقانون العرض والطلب تفسر هذه النظرية بان سعر الصرف يتحدد كما يتحدد أي ثمن اخر موجود طبقاً لقانون العرض والطلب وهذا العرض والطلب [٢٤]هو ينشأ نتيجة علاقاته الاقتصادية وديونه مع البلدان الأخرى ، فإذا كانت علاقات البلد مع الخارج أكثر من الديون المترتبة علية فهذا يؤدي الى ان عرض العملة سوف يرتفع اي ان المطلوب من العملة المحلية يكون أكثر من المعروض منها فينخفض سعر العملة الاجنبية مقوما بالعملة المحلية وسعر الصرف يكون في صالح البلد الدائن بالعملة الوطنية (العملة المحلية تنخفض عند ذلك تكون حقوق البلد اقل من ديونة وبهذا سعر الصرف يكون ليس من صالح البلد المدين) [٢٥]

٤- نظرية اسعار الفائدة

---

[٢٣]- عبد الحميد فرغيث النقود والتمويل الدولي المملكة العربية السعودية، الرياض، ٢٠١٩، ص ٥٣

[٢٤]- صلاح الدين نامق ، التجارة الدولية ، الطبعة الثانية، دار المعارف للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٦٦، ص ٢١٣

[٢٥]- فليح حسن خلف ، التمويل الدولي مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٤ ، ص ٨٧

السعر الفائدة اهمية كبيرة لتحديد سعر الصرف في الاجل القصير اذ ان هنالك علاقة بين سعر الفائدة وسعر الصرف تتلخص بشرط تكافئ الفائدة (interest parity) حيث ينص الشرط على أن الفرق في سعر الفائدة بين البلدين يساوي تقريبا التغيير الذي من المتوقع حدوثة في سعر الصرف لعملتي البلد، فعند ما يكون سعر الفائدة في الخارج اعلى من سعر الفائدة في الداخل عندها من الخطأ تفضيل الاستثمار الخارجي لان هذا القرار المستثمرين يتخذوا بناء على تحركات سعر الصرف في مدة الاستثمار، وذلك بسبب قرار المستثمرين تحويل عوائدهم المستقبلية الى العملة المحلية لابد ان يأخذوا بنظر الاعتبار التقلبات التي حدثت في سعر الصرف خلال فترة الاستثمار ولهذا المستثمرون الذي يقومون باستثمار أموالهم خارج الحدود بتوقيع عقود آجلة لبيع الصرف الاجنبي الذي يتحقق من عائداتهم المستقبلية لكي يحموا انفسهم من مخاطر تقلبات الاسعار الصرف هذا الاسلوب الذي يتبعه المستثمرين يسمى (مراجعة الفائدة المغطاة) حيث يلجأ المستثمرون الى الاسواق الأجلة وذلك لعدم قدراتهم على توقع سعر الصرف في المستقبل. [٢٦]

[٢٦]- سعود جايد العامري المالية الدولية ، النظرية والتطبيق دار زهران للطاعة والنشر ، عمان الاردن ٢٠١٠ ، ص ١٤٧

المطلب الثاني : التضخم

اولا : مفهوم التضخم

وهو الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار في دولة ما وكذلك يعرف التضخم ايضا أنه زيادة كمية النقود بدرجه تنخفض معها قيمة النقود او ارتفاع في معدلات الاسعار مع بقاء الدخل النقدي ثابت [٢٧]

ويعرف ايضا : هو الارتفاع في المستوى العام للأسعار الناتج عن زيادة كمية النقود بنسبة اكبر من الزيادة في كميات السلع والخدمات.. [٢٨]

ويعرف التضخم : هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار ويصاحبها انخفاض القوة الشرائية للنقود خلال مدة زمنية معينة . وعلى الرغم من شيوع انتشار هذا المصطلح وشموله معظم اقتصاديات العالم في الوقت الحاضر ، الا انه لم يوجد لحد الان اتفاق بين الاقتصاديين حول تعريف محدد وواضح للتضخم . [٢٩] فمنهم من يعتقد ان التضخم يعود الى زيادة كمية النقد المتداول اكبر من المعروض السلعي ، وما يؤدي ذلك الى ارتفاع المستوى العام للأسعار ، ولابد من القول ان هناك جدلا واسعا بين الاقتصاديين على دراسة التضخم واسبابه واثاره لان التضخم في حد ذاته ظاهرة اقتصادية كلية وديناميكية في الوقت نفسه ، مما يعني ان هناك عوامل كثيرة تشترك في حدوثه وآلية عمله وبسبب ديناميكيته فانه يصعب تحديد وقياس العوامل المؤثرة فيه وبدرجة دقيقة . [٣٠]

ثانيا : أسباب التضخم

هناك عدة اسباب التي تؤدي الى حدوث التضخم :- [٣١]

١- زيادة الطلب الكلي تحاول اغلب النظريات النقدية تفسير ظاهرة التضخم بوجود إفراط في الطلب على السلع والخدمات أي زيادة الطلب على العرض عند مستوى معين من الأسعار . فكما أن إفراط

---

[٢٧]- خالد واصف الوزني وحسين أحمد الرفاعي ، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق ، دار وائل للنشر ، الطبعة الثانية ، عمان ، ٢٠٠٧ ،ص١٧٥.

[٢٨]- سلمان بوذياب ، اقتصاديات النقود والبنوك المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٩٩٦ ،ص٢٠٤.

[٢٩]- كاظم جاسم علي العيساوي و حسين محمود الوادي الاقتصاد الكلي (تحليل نظري وتطبيقي) . دار المستقبل للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى . عمان - الأردن ٢٠١٠

[٣٠]- متولي عبد القادر السيد اقتصاديات النقود والبنوك ، دار الفكر ، الطبعة الأولى ، عمان ٢٠١٠ ،ص٢٠٧.

[٣١]- جعوي سحنون سيمود بحث في مقياس الاقتصاد النقدي ظاهرة التضخم ، جامعة منتوري ، قسنطينة الجزائري ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم الإقتصاد . ٢٠٠٣-٢٠٠٤،ص٨.

الطلب على سلعة واحدة يؤدي إلى رفع سعرها ، فان إفراط الطلب على جميع السلع والخدمات أو الجزء الأكبر منها يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وهي حالة التضخم .

٢- زيادة التدفق الاستهلاكي والاستثماري وهذا ما تبحثه النظريات المتعلقة بالطلب والعرض وجهاز الأسعار فزيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي عند مستوى الاستخدام الكامل تتمثل في ظهور بوادر تضخمية في مستويات الأسعار ، مما يفسح المجال للنظريات الخاصة بالتوازن في تحديد العوامل و الضوابط في جهاز الأسعار والتحكم في حركات الأسعار لتحقيق العوامل و الضوابط في جهاز الأسعار والتحكم في حركات الأسعار لتحقيق ذلك التوازن في الأسواق [٣٢]

٣- تضخم ناشئ عن ممارسة الحصار تحصل من قبل قوى خارجية ، كما حصل للعراق وكوبا من قبل أمريكا ونتيجة لذلك ينعدم الاستيراد والتصدير في حالة الحصار الكلي مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم وبالتالي انخفاض قيمة العملة الوطنية وارتفاع الأسعار بمعدلات غير معقولة .

٤- زيادة الفوائد النقدية : رجح بعض الباحثين مؤخرا أن الزيادة في قيمة الفوائد النقدية عن قيمتها الإنتاجية أو الحقيقية من أحد أكبر أسباب التضخم كما بين ذلك جوهان فيليب بتمان في كتابه كارثة الفوائد وهذا ليس غريبا فالاقتصادي كينز عبر عن ذلك بقوله في كتابه ثروة الأمم يزداد الأزدهار الاقتصادي في الدولة كلما اقتربت قيمة الفائدة من الصفر)

٥- الارتفاع في معدلات الأجور : لا شك أن الارتفاع المتزايد والمستمر في معدلات الأجور أصبح يلعب دوره في مجال الحركات والتطورات الاقتصادية وخاصة من حيث ارتفاع مستويات المعيشة كأثر للزيادات في معدلات الإنفاق العام ، وما يقابله من نقص في المعروض السلعي والإنتاجي ، مما يترتب عليه اختلال في مستويات التوازن في الاقتصاد تتمثل في ظهور فجوة ما بين الطلب الكلي والعرض الكلي وهذا ما يؤدي إلى حدوث ظاهرة التضخم .

ثالثا : آثار التضخم :

هنالك اثار عديدة للتضخم نذكر منها : [٣٣]

١- انخفاض القوة الشرائية للنقود وبالتالي انخفاض مستوى المعيشة . .

---

[٣٢]- شقوف زعيم بو بقرة تغيرات قيمة العملة والرها على التضخم ، مذكرة التخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية ، السنة الجامعية ٢٠٠٥-٢٠٠٤،ص٣.

[٣٣]- مصطفى رشدي شيحة ، الاقتصاد النقدي والمصرفي بيروت دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٥ ، ص ٤٣٤-٤٦٠

٢- انخفاض الإدخار وبالتالي انخفاض الاستثمار وإعاقة التنمية الاقتصادية . انخفاض الصادرات وزيادة المستوردات وبالتالي حدوث أو زيادة العجز في الميزان التجاري .

٣- إعادة توزيع الدخل القومي من الدائنين إلى المدينين ومن أصحاب الدخول الثابتة إلى أصحاب الدخول المتغيرة ..

رابعا : نظريات التضخم [٣٤]

١- نظرية التضخم الناشئ عن الطلب

وينشا هذا النوع من التضخم نتيجة زيادة الطلب النقدي مقابل عرض ثابت من السلع والخدمات مؤدي ذلك الى فجوة تضخمية فأي زيادة في الطلب الكلي لن تقابلها زيادة في الانتاج في حالة وصول الاقتصاد الى الاستخدام الكامل سينعكس بشكل ارتفاع بالأسعار ولن تتوقف الاسعار عند حد معين لأنه في الوقت الذي ستستفيد بعض الفئات من ارتفاع الاسعار ستضرر الاخرى بالرغم من انها تحاول ان تحافظ على مستوى معيشتها بالاستعانة بمدخراتهم او مكتنزاتهم السابقة او الاقتراض اعادة توزيع الدخل بين فقرات الانفاق الجاري كل سيؤدي الى زيادة جديدة في الاسعار الى جانب ظهور المطالبة بارتفاع الاجور والرواتب مما يؤدي الى زيادة التكاليف ثم الاسعار مرة أخرى .

٢- نظرية التضخم الناشئ عن التكاليف

ويتولد هذا التضخم من رفع اسعار خدمات العمال والمنتجين الى مستويات تفوق التي تسود في المنافسة التامة في الحالات العادية ولان الاسعار والأجور هي دخول كما هي تكاليف ولان المنتجين والعمال يحاولون الحصول على اجر اعلى وربح اعلى فان هذا يؤدي الى ارتفاع التكاليف ثم المستوى العام للأسعار ينشأ هذا النوع في الصناعات المركزية نسبياً والاحتكارية وكذلك عندما تحدد الاسعار بحرية وفي الاوضاع التنافسية غير التامة في السوق ويكون للمنشآت وللنقابات دور تحكمي في الاسعار ينتج عنه ارتفاع التكاليف مؤديا إلى انخفاض في العرض الكلي ثم ارتفاع في الطلب النقدي الكلي ثم ترتفع الاسعار مرة أخرى مما يزيد التكاليف مرة اخرى وهذا يؤدي الى تضخم تراكمي نتيجة ارتفاع التكاليف ارتفاع الاسعار تزايد الطلب الكلي ... الخ) .

٣- نظرية التضخم الهيكلي

---

[٣٤]- نبيل الروبي ، نظرية التضخم ، (الاسكندرية ، مصر ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، ١٩٨٤) ، ص ١٣.

هذا التضخم ينجم عن تغيرات داخلية في تركيب الطلب الكلي حتى وان كان الطلب هذا كبيرا أو لم يكن هناك تركز اقتصادي وكذلك فان الأجور والاسعار هي مرنة للارتفاع وغير مرنة للانخفاض حتى وان انخفض الطلب الكلي ، وفي اقتصاد متحرك تتغير اذواق المستهلكين ورغباتهم وعملية توزيع الموارد الانتاجية بين القطاعات وتبعا لذلك ينبغي ان يكون عرضها مع مقدرة نسبية على الحركة قطاعيا وجغرافيا ، مع وجود مرونة في الاسعار والاجور .

وهذا صعب تحقيقه مما يؤدي الى ارتفاع الاسعار وبقائها مرتفعة حتى وان انخفض الطلب الكلي فتنتقل عملية ارتفاع الاسعار من قطاع الى قطاع اخر فيصبح تضخماً لولبيا عاما و مستمراً .

خامسا : انواع التضخم

من الضروري المرور على انواع التضخم بشكل مختصر وكالاتي : [٣٥]

١- التضخم المفرط

يحدث عندما ترتفع الاسعار بمعدلات عالية وتزيد سرعة تداول النقود عندها تفقد النقود وظيفتها كمستودع للقيم نتيجة لزيادة كمية النقود المتداولة بشكل مفرط مع نقص في المعروض السلعي فضلا عن ارتفاع الاجور والتكاليف مع ارتفاع الاسعار مما يؤدي الى تدهور قيمة النقود .

٢- التضخم الزاحف

يسمى المعتدل او التدريجي وهو اقل خطورة ويظهر بفترات متباعدة وهناك امكانية السيطرة عليه كونه عبارة عن ارتفاع بطيء وتدريجي في الاسعار وبمعدلات تتراوح ٣-٢ مع وجود زيادة في كمية النقود المتداولة والارتفاع النسبي في الأجور .

٣- التضخم المتقلب

يتمثل بالارتفاع الحاد بالأسعار ولمدة معينة وما ان يعالج حتى يعود بشكل كبير ومعدلات عالية ولمدة لاحقة

٤- التضخم الاصيل

وهو هكذا كما سماه (كينز) ويحدث عندما لا يقابل الزيادة في الطلب الكلي زيادة في الانتاج ينعكس بشكل ارتفاع بالأسعار

[٣٥]- كاظم جاسم العيساوي ومجد الوادي ، الاقتصاد الكلي (عمان) المستقبل للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، الأردن ، ٢٠٠٠ ، ص ١٢٥ - ١٢٦ .

٥- التضخم المكبوت

وهو التضخم الذي يمنع فيه الاسعار من الارتفاع من خلال استخدام سياسات وقيود تحد من الانفاق الكلي ولكن هذا لا يمنع الأفراد من الاحتفاظ بالنقود سائله يمكن ان تحول الى قوة شرائية فعالة

٦- التضخم المستورد

وهذا النوع يظهر بشكل ارتفاع حاد ومستمر في السلع الوسيطة والاولية والنهائية المستوردة نتيجة الاعتماد الكبير على السلع المستوردة الاستهلاكية والاستثمارية مما ينتقل هذا التضخم مع الاستيرادات الى الدول المستوردة ولاسيما مع التطور في النقل والتجارة والاتصالات .

٧- التضخم المستهدف

وينشأ نتيجة عجز الميزانية نتيجة تخفيضات مستمرة في قيمة العملة ورفع قيمة عملة اخرى او وسيلة لتشجيع الاستثمارات وتخفيض الديون ومعاقبة الاكتناز والقصد هو الوصول الى معدل التضخم السنوي الذي تراه السلطة النقدية مناسباً لحالة الاستقرار الاقتصادي والذي يتوازن فيه هيكل التشغيل وتستقر فيه معدلات الاجور كما ترتفع فيه القدرات التنافسية لقطاعات الاقتصاد المختلفة سواء في استغلال الطاقة الانتاجية غير المستغلة أو النهوض بالتنمية والتراكم الرأسمالي ما عموماً. [٣٦]

[٣٦]- مظهر محمد صالح ، التضخم المستهدف هل يحقق الاستقرار الاقتصاد في معدلات الصرف ، دراسة ، البنك المركزي العراقي ، بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص ٣٨.

المبحث الثالث

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

١- عندما ترتفع الاسعار بمعدلات عالية وتزيد سرعة تداول النقود عندها تفقد النقود وظيفتها.
٢- عندما تحدد الاسعار بحرية وفي الاوضاع التنافسية غير التامة في السوق ويكون للمنشآت وللنقابات دور تحكمي في الاسعار.
٣- الزيادة في كمية النقود تعمل على ارتفاع الاسعار في الداخل هذا الارتفاع يؤدي الى انخفاض الطلب على السلع المحلية.
٤- انخفاض سعر الصرف الذي سوف يقابله ارتفاع في قيمة العملة المحلية سوف يشجع الصادرات المحلية وجعلها أكثر ربحية فتزداد ربحية رجال الاعمال.

التوصيات

١- العمل على تحقيق معدلات تضخم متدنية ، وذلك باتخاذ السياسات التي تساعد على تقليل معلات التضخم يتمكن البنك المركزي .
٢- استقرار سعر صرف والعمل على زيادة الانتاج والانتاجية وتحسين جودة السلع والخدمات المنتجة محلياً التي تؤدي بدورها إلى زيادة الناتج المحلي الاجمالي مما ينعكس ايجابياً على النمو الاقتصادي واستقرار سعر الصرف
٣- استحداث نظام جيد تساند اداة نافذة بيع العملة مما يخفف من تأثير الطلب والعرض على العملة على سعر صرف وضعف انعكاساته على قيمة العملة العراقية ، مما يقلل من تأثير ارتباط الدينار العراقي بالدولار .
٤- على السياسة النقدية ان تعمل جاهدة للحفاظ على سعر صرف مرتفعاً مقابل العملات الاخرى عن طريق مزادات بيع العملة كون سعر الصرف هو القوة الاقتصادية للبلد .

المصادر

١. أمين صيد سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات ، مكتبة حسن المصرية ، لبنان ، ص ٢٦

٢. بلال محمد أسعد واخرون العلاقة بين سعر الفائدة قصير الأجل وسعر الصرف في العراق كلية المعارف الجامعة ٢٠١٩ ص ٧٤٠

٣. بلقاسم العباس سياسات سعر الصرف جسر التنمية سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الاقطار العربية، العدد الثالث والعشرون نوفمبر تشرين الثاني السنة الثانية الكويت ص ٢٣

٤. جعوي سحنون سيمود بحث في مقياس الاقتصاد النقدي ظاهرة التضخم ، جامعة منتوري ، قسنطينة الجزائري ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم الإقتصاد . ٢٠٠٣-٢٠٠٤،ص٨.

٥. خالد واصف الوزني وحسين أحمد الرفاعي ، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق ، دار وائل للنشر ، الطبعة الثانية ، عمان ، ٢٠٠٧ ،ص١٧٥.

٦. زينب حسين عوض الله الاقتصاد الدولي الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة للنشر ، مصر ، ٢٠٠٥، ص ٤٧,٤٨

٧. سام حسين على العنبكي ، قياس العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وميزان المدفوعات في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٦) ، مجلة جامعة جيهان - اربيل العلمية ، العدد (٢) ٢٠١٨، ص ٢٩٩

٨. سعود جايد العامري المالية الدولية ، النظرية والتطبيق دار زهران للطاعة والنشر ، عمان الاردن ٢٠١٠ ، ص ١٤٧

٩. سلمان بوذياب ، اقتصاديات النقود والبنوك المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٩٩٦ ،ص٢٠٤.

١٠. شقوف زعيم بو بقرة تغيرات قيمة العملة والرها على التضخم ، مذكرة التخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية ، السنة الجامعية ٢٠٠٥-٢٠٠٤،ص٣.

١١. صلاح الدين نامق ، التجارة الدولية ، الطبعة الثانية، دار المعارف للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٦٦، ص ٢١٣

١٢. طالب محمد عوض التجارة الدولية نظريات وسياسات معهد الدراسات المصرفية، عمان الاردن ، ١٩٩٥، ص ٣٦٤

١٣. عامر عمران كاظم المعموري اثر تقلبات اسعار الصرف على المؤشر العام لأسعار الاسهم دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية للمدة ٢٠٠٥ ٢٠١١ مجلة الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء العدد الثاني عشر ، ٢٠١٤، ص ١٣٦

١٤. عبد الحسين جليل الغالب سياسة سعر الصرف الأجنبي والصدمة المزدوجة في الاقتصاد العراقي مجلة الدراسات النقدية والمالية، البنك المركزي العراقي عند خامس المؤتمر السنوي الثالث ٢٠١٧ ص ٢٠

١٥. عبد الحميد فرغيث النقود والتمويل الدولي المملكة العربية السعودية، الرياض، ٢٠١٩، ص ٥٣

١٦. عبد الرؤوف احمد ، أثر تحرير سعر صرف الجنيه المصري على تجارة مصر الخارجية دار النهضة العربية للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٩ص ٥

١٧. عبد الكريم شينجار العيساوي الاقتصاد الدولي السياسات والتطبيقات الدار العربية للعلوم والنشر والتوزيع بيروت ، ٢٠١٩،ص٢٤٩.

١٨. عفران حاتم علوان، قياس وتحليل اثر التغيرات في الاحتياطات الدولية على سعر الصرف العراقي للمدة (١٩٩٩-٢٠١١) عدد خاص بوقائع العلمي الثامن لكلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد ٢٠١٣ ص ٤٣٩.
١٩. فاطمة الزهراء ، إشكالية عدم الاستقرار في سعر الصرف ودور السياسات الاقتصادية الكلية في علاجها، مجلة الاقتصاد الجديد العدد ١٥ المجلد ٢٠١٦-٠٢ ، ص ١٥٠
٢٠. فليح حسن خلف ، التمويل الدولي مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٤ ، ص ٨٧
٢١. كاظم جاسم العيساوي ومجد الوادي ، الاقتصاد الكلي (عمان) المستقبل للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، الأردن ، ٢٠٠٠ ، ص ١٢٥ - ١٢٦.
٢٢. كاظم جاسم علي العيساوي و حسين محمود الوادي الاقتصاد الكلي (تحليل نظري وتطبيقي) . دار المستقبل للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى . عمان - الأردن ٢٠١٠
٢٣. ليلى زراري، انعكاسات تغيرات اسعار الصرف على الاحتياطات الوطنية دراسة حالة الجزائر ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر ، ٢٠١٦ ٢٠١٥ ص ١٦
٢٤. مايح شبيب الشمري ، حسن كريم حمزة ، التمويل الدولي (اسس نظرية وأساليب تحليلية) دار الكتب والوثائق للنشر والتوزيع بغداد ص٣٥١ ٢٠١٥
٢٥. متولي عبد القادر السيد اقتصاديات النقود والبنوك ، دار الفكر ، الطبعة الأولى ، عمان ٢٠١٠ ،ص٢٠٧.
٢٦. محمد ابراهيم خيري ، الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور اسلامي، فهرست الملك فهد الوطنية للنشر ، الرياض . ٢٠١٤ ص٩٥
٢٧. محمد أحمد وأحمد فتحي خليل الخضراوي ، الاقتصاد الدولي دار فاروس العلمية للنشر والتوزيع مكة المكرمة ، ٢٠١٧ ، ص ٣٠٢
٢٨. محيسن ، شيماء رشيد و محمد فاضل نعمة الاحتياطيات النقدية الأجنبية وتاثيرها على سعر الصرف في العراق عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الأول ، جامعة وارث الأنبياء ، العدد (٣) ، ٢٠٢١،ص٣٤١
٢٩. مصطفى رشدي شيحة ، الاقتصاد النقدي والمصرفي بيروت دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٥ ، ص ٤٣٤-٤٦٠
٣٠. مظهر محمد صالح ، التضخم المستهدف هل يحقق الاستقرار الاقتصاد في معدلات الصرف ، دراسة ، البنك المركزي العراقي ، بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص ٣٨.
٣١. نبيل الروبي ، نظرية التضخم ، (الاسكندرية ، مصر ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، ١٩٨٤) ، ص ١٣.
٣٢. هوشيار معروف تحليل الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان الأردن، ٢٠٠٥، ص ٢٩٩

المصادر الاجنبية

33. (Oestereichische National bank, the experience of Exchange Rate Regimes in southeast term Europe in a Historical and comparative Perspective, European Monetary History Network(SEEMHN) No. 13, April 13, 2007, P.221.

34. Frederic Mishkin, The Economics Money, Banking and financial, Markets, Newyork, 2004,p435.
35. Griffiths, A.and Wall, Applied economic,p.60615
36. Ymwb Weerase Kera, Nominul and Real Effective Exchange Rates for the seacen countri, The south East Asian Central Bank (seacen), Research and Training Center, Kuala Lumpur Malaysia, 1992, P.1

أثر سعر الصرف على التضخم النقدي في العراق للمدة (١٩٩١-٢٠١٠)

(دراسة قياسية)

أ. م. د. عبد العظيم الشكري

جامعة القادسية/ كلية الإدارة والاقتصاد/ قسم الاقتصاد

Impact of exchange rate on inflation in Iraq for the period (1991-2010)
(An Empirical Study)

Asst. Prof. Abduadem Al-shukari (Ph.D,)

جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء
كلية الادارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد

أثر سعر الصرف على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق

رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة كربلاء
وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية

تقدم بها
حنين سامي هادي

بإشراف
أ.د مهدي سهر غيلان الجبوري

2022م 1444هـ

University of Human Development | 11th International Conference on Economic and Administrative Reform
11, 12 June 2022 | المؤتمر الدولي الحادي عشر الاصلاح الاقتصادي والإداري

تغيرات أسعار الصرف وتاثيراتها على الواقع الاقتصادي في العراق للمدة 2003-2021

أ.د. منتظر فاضل سعد البطاط ، م. فايزة حسن مسجت الجشعمي
قسم العلوم المالية والمصرفية ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة، البصرة، العراق.

Available online at http://jgu.garmian.edu.krd
Journal of University of Garmian
https://doi.org/10.24271/garmian.21080320

أثر سعر صرف الدينار العراقي على معدلات التضخم في العراق:
دراسة تحليلة قياسية للفترة (2004-2018)

هيمن توفيق عزيز
قسم المحاسبة – الكلية التقنية كلار – جامعة السليمانية التقنية
جيا محمد حسن
أستاذ مساعد بقسم إدارة الاعمال - الكلية التقنية كلار – جامعة السليمانية التقنية

الإصلاح الاقتصادى فى الدول العربية

بين

سعر الصرف والموازنة العامة

[دراسة نظرية وتطبيقية على الدول العربية خاصة دول الخليج العربى]

تأليف

الدكتور حمدى عبد العظيم

استاذ الاقتصاد

عميد اكاديمية السادات للعلوم الادارية طنطا

الناشر

دار زهراء الشرق

١١٦ شارع محمد فريد القاهرة

ت : ٣٩٢٩١٩٢

أثر تقلبات سعر صرف الدينار على الميزان التجاري العراقي
للمدة من 1990 – 2016

Measurement and Analysis of the Exchange Rates Fluctuation Impact on the Iraqi Trade Balance for the periods 1990-2016

المدرس الدكتور خليل اسماعيل عزيز

المدرس ابراهيم عبدالله جاسم

المدرس المساعد مثنى معيوف محمود

جامعة تكريت / كلية الادارة والاقتصاد